● أخبار قصيرة

حماس تحذر من الخروقات الصهيونية الصارخة

أعلن رئيس حركة حماس في غزة خليل الحية، أن التزام «المقاومة الفلسطينية واحترامها للاتفاق يتطلب إلزام الاحتلال ومنعه من مواصلة جرائمه».
وقالت حركة «حماس»، في بيان يوم السبت: «حذر د. خليل الحية رئيس الحركة في غزة خلال اتصالاته مع الجهات الوسيطة والدولية من نتائج وتداعيات الجرائم والمجازر التي يرتكبها الاحتلال بشكل شبه يومي في قطاع غزة، والخروقات الصارخة لاتفاق وقف إطلاق النار، مؤكداً أن التزام المقاومة واحترامها للاتفاق يتطلب إلزام الاحتلال ومنعه من مواصلة جرائمه».
وأوضحت الحركة أن قيادة حركة حماس أجرت اتصالات مكثفة مع الوسطاء وجهات دولية أخرى عبرت فيها عن «رفضها وإدانتها لسلوك الاحتلال واستمرار عدوانه على قطاع غزة بذرائع وأكاذيب باطلة».

عشرات القتلى في اشتباكات وهجمات لإنفصاليين في باكستان

قتل ١٨ مدنياً و١٥ من أفراد قوات الأمن على الأقل في هجمات شنها انفصاليون في ولاية بلوشستان بجنوب غرب باكستان، تلتها اشتباكات أدت إلى مقتل ٩٢ من المهاجمين، بينهم ٣ انتحاريين.
واتهم رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، الهند بدعم الانفصاليين، معرباً عن دعمه للقوّات المسلحة «في نضالها المستميت للدفاع عن البلد».
وأعلن القسم الإعلامي للجيش الباكستاني في بيان بوقوع هجمات في مواقع متعددة بينها في كويتا عاصمة الولاية وفي مدينة غوادر، مشيراً إلى مقتل ١٨ مدنياً و١٥ من عناصر قوات الأمن، و٩٢ متمرداً انفصالياً.

حرب روسيا وأوكرانيا.. ضغط عسكري بموازاة الدبلوماسية

تصاعدت المعارك بين القوات الروسية والأوكرانية بشكلٍ لافت بعد ساعات قليلة من انتهاء مباحثات الطرفين في أبو ظبي، في تطور يرى فيه مراقبون روس أنه مؤشر على محاولات من كِلا الجانبين لتعزيز مواقفهما قبل جولة الحوار المقبلة مطلع فبراير/شباط المقبل.
ويتناقض ذلك مع التفاؤل الذي أعربت عنه الأطراف عقب المباحثات، على الرغم من بقاء القضايا الحدودية عالقة، واعتراف ممثلي حلف شمال الأطلسي (الناتو) بضرورة تقديم أوكرانيا تنازلات.
بموازاة ذلك، أظهرت الظروف الجوية الصعبة تأثيراً على سير العمليات القتالية، إذ يؤكد خبراء عسكريون روس أنها جاءت لصالح تعزيز الضغط العسكري على القوات الأوكرانية.

أميركا على حافة الشلل

الإغلاق الحكومي يلوّح من جديد.. أزمة سياسية تتقاطع مع مأزق اقتصادي

الوفاق/ تعود الولايات المتحدة مجدداً إلى حافة الإغلاق الحكومي، في مشهد بات يتكرر بوتيرة لافتة في العقد الأخير، ليكشف عن هشاشة سياسية تتجاوز الخلافات الحزبية التقليدية. فالإغلاق الحكومي لم يعُد مجرد تعثّر إداري أو فشل في تمرير قوانين التمويل، بل أصبح مرآة لأزمة أعمق تضرب بُنية النظام السياسي الأميركي، وتكشف عن انقسام حاد بين مؤسسات الحكم، في وقت يواجه فيه الاقتصاد الأميركي مؤشرات ضعف متزايدة. ومع اقتراب الموعد المحدد لتمرير حزمة الاعتمادات، يجد الأميركيون أنفسهم أمام احتمال تعطّل مؤسسات الدولة مجدداً، بينما تتصاعد المخاوف من تأثيرات اقتصادية واجتماعية قد تكون أوسع من أي وقتٍ مضى.
في هذا السياق، يبرز دور دونالد ترامب الذي يحاول إدارة الأزمة عبر خطاب سياسي تصعيدي، يُحمّل فيه خصومه مسؤولية التعطيل، ويستخدم لغة دعائية تستهدف تعبئة قاعدته الشعبية. لكن خلف هذا الخطاب، تتراكم أزمات اقتصادية حقيقية، من ارتفاع معدلات الإفلاس إلى تراجع الإنتاجية، ما يجعل الإغلاق الحكومي ليس مجرد خلاف سياسي، بل جزءاً من مشهد أوسع يعكس اختلالات بنيوية في الاقتصاد والسياسة معاً.

الإغلاق الحكومي.. آلية دستورية تحوّلت إلى سلاح سياسي

الإغلاق الحكومي في الولايات المتحدة هو نتيجة مباشرة لفشل الكونغرس في تمرير قوانين الاعتمادات المالية السنوية أو الاتفاق على تمويل مؤقت. وعندما يحدث ذلك، تتوقف الوكالات الفدرالية غير الحيوية عن العمل، ويتوقف صرف رواتب الموظفين، وتتأثر الخدمات العامة. ورغم أن هذه الآلية صُمّمت لضمان الرقابة التشريعية على الإنفاق، إلا أنها تحوّلت في العقود الأخيرة إلى أداة ضغط سياسي تُستخدم في المعارك الحزبية.
في الأزمة الحالية، يتمحور الخلاف حول تمويل وزارة الأمن الداخلي، التي تشرف على سياسات الهجرة وحماية الحدود. حادثة مقتل ممرضة وعدد من المتظاهرين على يد عناصر من حرس الحدود فجّرت موجة غضب واسعة، دفعت الديمقراطيين إلى رفض تمرير التمويل دون مراجعة سياسات الوزارة. في المقابل، يرى الجمهوريون أن فصل تمويل الوزارة عن الحزمة الكبرى سيضعف موقفهم التفاوضي، ويمنح خصومهم فرصةً لفرض شروطهم. وهكذا تحوّل بند واحد إلى أزمة شاملة تهدد بوقف عمل الحكومة.
هذا النوع من الأزمات يعكس عمق الانقسام السياسي في الولايات المتحدة، إذ لم يعُد التفاوض يقوم على البحث عن حلول وسط، بل على محاولة كل طرف فرض رؤيته عبر تعطيل عمل المؤسسات. ومع تكرار الإغلاق الحكومي، تتراجع ثقة المواطنين في قدرة النظام السياسي على إدارة شؤون الدولة، ويزداد الشعور بأن الخلافات الحزبية باتت أهم من المصلحة العامة.

الإغلاق السابق.. آثار لا تزال حاضرة

الإغلاق الحكومي ليس حدثاً جديداً، لكن أطول إغلاق في تاريخ الولايات المتحدة وقع في عهد ترامب الأول، واستمر ٤٣ يوماً. هذا الإغلاق ترك آثاراً عميقة على الاقتصاد والمجتمع، من تعطّل المطارات إلى توقف برامج الدعم الغذائي، وتأخر رواتب ملايين الموظفين. ورغم مرور سنوات على تلك الأزمة، إلاّ أن ذكراها لا تزال حاضرةً في الوعي العام، ما يجعل أي تهديد بإغلاق جديد مصدراً للقلق.
الأسواق المالية تتفاعل سريعاً مع هذه التهديدات، إذ يكره المستثمرون حالة عدم اليقين. وكلما اقترب موعد الإغلاق، ترتفع التقلبات في الأسواق، وتتراجع الاستثمارات، وتزداد المخاوف من تأثيرات طويلة الأمد على النمو الاقتصادي. وفي ظل المؤشرات الاقتصادية الحالية، يبدو أن أي إغلاق جديد قد تكون له آثار أعمق مما كان عليه في السابق.

الاقتصاد الأميركي.. مؤشرات ضعف لا يمكن تجاهلها

تزامن الأزمة السياسية مع أزمة اقتصادية حقيقية يزيد من خطورة الوضع. ففي عام ٢٠٢٥، أعلنت أكثر من ٧٠٠ شركة أميركية إفلاسها، وهو أعلى مستوى منذ عام ٢٠١٠. هذه الأرقام ليست مجرد مؤشرات ظرفية، بل تعكس ضعفاً هيكلياً في الاقتصاد الأميركي، خصوصاً أن الإفلاسات لم تعد مقتصرة على قطاع التجزئة، بل امتدت إلى الصناعة والنقل والخدمات اللوجستية.
التحول في طبيعة القطاعات المتضررة يشير إلى أن المشكلة ليست في سوء إدارة شركات معينة، بل في ضغوط اقتصادية واسعة تشمل ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتراجع القدرة التنافسية، وارتفاع أسعار الفائدة التي خنقت الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أن التضخم المستمر، رغم محاولات السيطرة عليه، زاد من الأعباء على المستهلكين والشركات على حد سواء.
إلى جانب ذلك، أدت السياسات الجمركية المكثفة التي اتخذتها الإدارة لحماية الصناعة الأميركية إلى زيادة تكاليف الاستيراد، ما أثّر سلباً على الشركات التي تعتمد على المواد الخام المستوردة. ورغم أن هذه السياسات تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي، إلاّ أنها تسببت في ضغوط إضافية على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك القدرة على امتصاص الزيادات في التكاليف.

ترامب والدعاية السياسية.. إدارة الأزمة عبر الخطاب

في مواجهة هذه الأزمات، يعتمد ترامب على خطاب سياسي يقوم على التصعيد والدعاية. فهو يُحمّل الديمقراطيين مسؤولية تعطيل تمويل وزارة الأمن الداخلي، ويصوّر الأزمة كمعركة لحماية الحدود والأمن القومي. هذا الخطاب يهدف إلى تعبئة القاعدة الشعبية، وإظهار نفسه كزعيم قوي يواجه «النخب السياسية» و«المؤسسة».
لكن هذا الأسلوب لا يعالج جوهر الأزمة. فالمشكلة ليست فقط في تمويل وزارة معينة، بل في غياب القدرة على التوافق السياسي، وفي تراكم الأزمات الاقتصادية التي تحتاج إلى حلول بنيوية لا إلى شعارات انتخابية. ومع ذلك، يبقى الخطاب الدعائي أداة فعّالة في السياسة الأميركية، خصوصاً في ظل الاستقطاب الإعلامي الذي يجعل كل طرف يرى الأزمة من زاوية مختلفة تماماً.

المجتمع الأميركي بين القلق وفقدان الثقة

الإغلاق الحكومي لا ينعكس فقط على الاقتصاد الكلي، بل يطال حياة المواطنين اليومية. الموظفون الفدراليون يواجهون خطر فقدان رواتبهم، الأسر الفقيرة تخشى توقف برامج الدعم الغذائي، والمسافرون يعانون من تعطيل المطارات. هذه التداعيات تخلق حالة من القلق الاجتماعي، وتضعف ثقة المواطن في قدرة الدولة على إدارة شؤونها.
الأخطر أن هذه الأزمات المتكررة تغذي شعوراً باللاجدوى، وتدفع بعض المواطنين إلى التشكيك في جدوى النظام السياسي برمته. ومع تزايد الاستقطاب الثقافي والسياسي، يصبح من الصعب بناء توافق وطني حول السياسات العامة، ما يجعل كل أزمة جديدة أكثر تعقيداً من سابقتها.

اهتزاز صورة الولايات المتحدة في الخارج

الإغلاق الحكومي لا يبقى شأناً داخلياً، بل يؤثر على صورة الولايات المتحدة في الخارج. فحين يرى العالم أن أكبر قوة اقتصادية عاجزة عن تمرير قوانين تمويل أساسية، تتراجع الثقة في قدرتها. هذا ينعكس على علاقاتها مع الحلفاء، ويضعف قدرتها على مواجهة التحديات العالمية مثل التغير المناخي أو الأزمات الأمنية.
كما أن تكرار الإغلاق يعطي انطباعاً بأن النظام السياسي الأميركي يعاني من خلل بنيوي، وأن الانقسام الداخلي قد يحدّ من قدرة الولايات المتحدة على لعب دورها التقليدي في السياسة الدولية. ختاماً الإغلاق الحكومي في الولايات المتحدة لم يعُد مجرد خلاف حول قوانين اعتماد مؤقتة، بل أصبح مؤشراً على أزمة بنيوية تضرب النظام السياسي والاقتصادي معاً. وبينما يبقى التمويل الحكومي رهيناً بحسابات حزبية ضيقة، تتراكم الأرقام الاقتصادية التي تشير إلى ضعف في الديناميكية الاقتصادية، وتراجع في قدرة الشركات على الصمود. وفي ظل خطاب دعائي يُركّز على تحميل المسؤولية للخصوم، يجد المواطن الأميركي نفسه في قلب أزمة لا يملك السيطرة عليها، بينما تتراجع ثقته في المؤسسات، وتزداد مخاوفه من المستقبل.

الإغلاق الحكومي في الولايات المتحدة لم يعُد مجرد خلاف حول قوانين اعتماد مؤقتة، بل أصبح مؤشراً على أزمة بنيوية تضرب النظام السياسي والاقتصادي معاً

الإطار التنسيقي يتمسك بترشيح المالكي ردًّا على الضغوط الأميركية

في رسالة سياسية واضحة التوقيت والدلالات، جدّد الإطار التنسيقي في العراق تمسّكه بترشيح رئيس ائتلاف دولة القانون نوري كامل المالكي لرئاسة مجلس الوزراء، مؤكدًا أن اختيار رئيس الحكومة هو استحقاق دستوري عراقي خالص، يُحسم وفق آليات العملية السياسية وبمايراعي المصلحة الوطنية، بعيدًا عن أي إملاءات أو ضغوط خارجية.
وجاء هذا الموقف عقب الاجتماع الدوري رقم ٢٦١ الذي عقده الإطار التنسيقي، يوم السبت ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦، في مكتب المالكي، حيث جرى بحث آخر التطورات السياسية في البلاد، ولا سيما في ظل التصعيد الأميركي الكلامي حيال مسار تشكيل الحكومة العراقية.
وأكد الإطار، في بيان، أن العراق دولة مؤسسات قادرة على إدارة استحقاقاتها السياسية، استنادًا إلى الدستور وإرادة ممثلي الشعب، مجددًا تمسكه بترشيح المالكي لرئاسة الوزراء. وشدد كذلك على حرصه على بناء علاقات متوازنة مع المجتمع الدولي، وخصوصًا القوى الدولية الفاعلة، على قاعدة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
ويأتي موقف الإطار التنسيقي ردًّا مباشرًا على تهديدات ترامب الذي أعلن، الثلاثاء الماضي ٢٧ كانون الثاني/ يناير، أن عودة المالكي إلى رئاسة الحكومة تمثل «خطأً فادحًا»، ملوّحًا بوقف المساعدات الأميركية للعراق في حال انتخابه، ومتهمًا سياساته بـ«التطرّف».

عشرات الآلاف يتظاهرون في لندن دعمًا لفلسطين

شهدت شوارع العاصمة البريطانية لندن، يوم السبت، مسيرةً حاشدة دعمًا للشعب الفلسطيني وتنديدًا بالانتهاكات المستمرة بحقه، بمشاركة عشرات الآلاف من المتظاهرين الذين احتشدوا في عدد من الساحات الرئيسية قبل أن ينطلقوا في مسار طويل جاب شوارع المدينة، رافعين الأعلام الفلسطينية ولافتات كُتب عليها شعارات تطالب بوقف الحرب على قطاع غزّة وحماية المدنيين. وردّد المشاركون هتافات تطالب بوقف تسليح كيان العدو ووقف الدعم العسكري، إلى جانب الدعوة لعدم التدخل في شؤون قطاع غزّة، كما وجّهوا انتقادات للحكومة البريطانية مطالبين إياها بعدم الانضمام إلى ما يُعرف بـ«مجلس السلام»، معتبرين أن هذه الخطوة «قد تُشكّل غطاءً سياسيًا لإعادة احتلال القطاع أو فرض ترتيبات لا تعبّر عن إرادة سكانه».
وتزامنت المسيرة مع حملات عالمية للمطالبة بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، إذ رفع المتظاهرون صورًا ولافتات تدعو إلى إطلاق سراحهم ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني.